المرأة المصريّة السجينة
بين مطرقة القوانين المجحفة وسندان الانتهاكات الممنهجة

٨ مارس ٢٠٢١

المرأة المصريّة السجينة
بين مطرقة القوانين المجحفة
وسندان الانتهاكات الممنهجة

بلادي : جزيرة الإنسانيّة -- منظمة حقوقية تدعم المرأة المصرية منذ ٢٠١٧

تعمل بلادي على تفكيك البنية المؤسسية للعنف والظلم من خلال توثيق انتهاكات النظام المصري ضد المرأة وتوعية المجتمع الوطني والدولي وأصحاب القرار بها. كما تقوم بالضغط والمناصرة من أجل تعديل التشريعات التي تقنن الانتهاكات مع مناشدة السلطات لتفعيل القوانين المهجورة، والتي بتطبيقها يمكن حماية الحقوق والحريات. توفر بلادي سبل الحماية والدعم القانوني والنفسي للمرأة المصرية المعتقلة و/أو السجينة على خلفية قضايا سياسية.

CC BY NC SA

ملخص البحث: مسارات حيوات نساء وراء الأرقام والإحصائيات !

يستخرج هذا البحث من المعطيات الرقمية التي تجمعها بلادي محتوى احصائي تحليلي عن حالة حقوق النساء المصريات تحديدا المعتقلات و/أو السجينات على خلفية قضايا سياسية سعيا للتعريف ونشر الوعي بحقوق المرأة في مصر والمناصرة من أجل تحسين واقعها. .
وفي إطار اليوم الدولي للمرأة (٨ مارس) تنشر بلادي بحثا تحليليا لمعطيات ١٢٢٢ امرأة مصرية تم إعتقالهن و/أو سجنهن على مدى ثمانية سنوات (٢٠١٣ ـ ٢٠٢٠) وهو مناسبة للدعوة للتفكير في وضعية المرأة المصرية بصفة عامة والمرأة المصرية المعتقلة والسجينة بصفة خاصة.

مقدمة

في البداية لابد من التذكير أن العنف المسلط على المرأة لم يزل يستعمل كأداة الضغط المفضلة ضد الخصوم السياسيين منذ تركيز النظام العسكري في مصر بداية من الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر وصولا إلى حسني مبارك[١] ولاتزال السلطة القائمة حاليا تعتمد هذا الأسلوب مع السياسة الجزائية للدولة التي قامت في التوسيع من دائرة العقوبة للتضييق على الخصوم السياسيين من ضمنها عبر توسيع الرقابة الأخلاقية لملاحقة النساء على أساس الأحكام القيمية أو توجهاتهن الجنسية أو هويتهن الجندرية[٢] مما يتنافى مع القوانين والمعاهدات الدولية.
لابد من التذكير أيضا أن دائرة العنف ضد المرأة سياسة اعتمدتها الدولة لتعزز وتقوي الجانب الأبوي الناتج عن العادات والتقاليد والمعايير الأخلاقية التي يحددها المجتمع بدل العمل على التوعية على ضرورة المساواة بين الجنسين وضرورة النهوض بالمرأة المصرية. وتشمل هذه الدائرة الجرائم السياسية التي تربطها علاقة جدلية بالنمط المجتمعي الذكوري إذ لا تكف السلطة عن ملاحقة المدافعات عن القضايا النسوية وعن حقوق المرأة إلى جانب ملاحقة المعارضات والخصوم السياسيين عن طريق الضغط عليهم/هن باعتقال أفراد عائلاتهم/هن ضمن نمط غير مسبوق لم يعتبر المرأة غير مُدية وأداة ضغط.
يسلط هذا البحث الضوء على الانتهاكات الممارسة من قبل فاعلين من الدولة (قوات الأمن والقضاء)، ومن خارج صفوف الدولة تحت سيطرة النظام دون أي رد فعل من النظام القضائي دون أي محاسبة للمخالفين ومرتكبي الجرائم ضد المرأة.

[١] الحركة النسويّة المصرية : بين الموروث الثقافي والنشاط السياسي (نساء ميدان التحرير نموذجاً
[٢] تقرير هيومن رايتس ووتش مصر أحداث عام ٢٠١٧ و ٢٠١٨

منهجيّة البحث

يرتكز هذا البحث على تحليل الأساليب المعتمدة من النظام المصري للنيل من المرأة عن طريق نظام الجرائم والعقوبات خاصة في الجرائم الأخلاقية والسياسية. واعتمدت بلادي تحليل المعطيات الخاصة بالنساء والفتيات، اللاتي تم إيقافهن و/أو سجنهن على ذمة قضايا سياسية منذ ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠.
تم جمع هذه المعطيات على مدى ٤ سنوات استخدمت فيها بلادي عدة أدوات منها المقابلات المباشرة الشبه منظمة أو من خلال الوحدة القانونية الخاصة بمنظمة بلادي إضافة لمصادر ثانوية غير مباشرة كمتابعة المواقع الصحفية والإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي ومتابعات منظمات المجتمع المدني والبيانات الرصدية.

و في تحليل العنف القائم على النوع الاجتماعي اعتمدت بلادي التصنيف الآتي :

١- **العنف الجسدي، الاعتداء على جسد المعتقلة أو السجينة بالضرب وخلافه.**

٢- **العنف الجنسي، الاعتداء على جسد المعتقلة أو السجينة، والتحرش اللفظي والممارسات ذات الطابع الجنسي.**

٣- **العنف الاجتماعي، استعمال ممارسات من أجل عزل المعتقلة أو السجينة السياسية عن المجتمع السجني المصغر أو عن المجتمع الخارجي.**

٤- **العنف النفسي، وهو التعدي على المعتقلة أو السجينة بالأفعال أو الألفاظ التي تسئ إليها نفسيًا.**

٥- **العنف السياسي، وهو تعرض المعتقلة أو السجينة للعنف من قبل السلطة الحاكمة و فيه نجد ممارسات عديدة تجعل الولوج إلى الحقوق صعبا وفي بعض الأحيان مستحيلا.**

قامت بلادي بتقييم جودة ودقّة البيانات التي تم جمعها باستعمال تقنية التدقيق الثلاثي وعدة نقاط تقييمية أثناء إدخال البيانات. تم ترميز البيانات وتحليلها عن طريق البرمجية الإحصائيةSSPS [٣].
تم تحليل خصائص المعتقلات و/أو السجينات عن طريق الإحصاءات الوصفية وتحليل المتغيرات النوعية والكمية مستعملين الإختبارات الملائمة كما تقتضي العلوم الاحصائية: t-student, ANOVA, Khi-2,Fisher, مع دلالة إحصائية للقيمة p<0.05 [٤].

٣ Statistical Package for Social Sciences software (SPSS, Inc, USA)

٤ إذا كانت القيمة الاحصائية P أقل من المستوى الدلالي (٠,٠٥)، نستنتج أن العلاقة ذات دلالة إحصائية وأن هناك علاقة خطية بين المتغيرين

النتائج

أولا، المرأة السجينة والمعتقلة على خلفية سياسية، نظرة عن قرب

بلغ مجموع النساء المعتقلات في منذ ٢٠١٣ إلى السنة المنصرمة ١٢٢٢ امرأةً وفتاةً. مما يجعل إستهداف المرأة على خلفية سياسية أمرا واضحا، و توزعت كما يبرز الرسم البياني التالي :

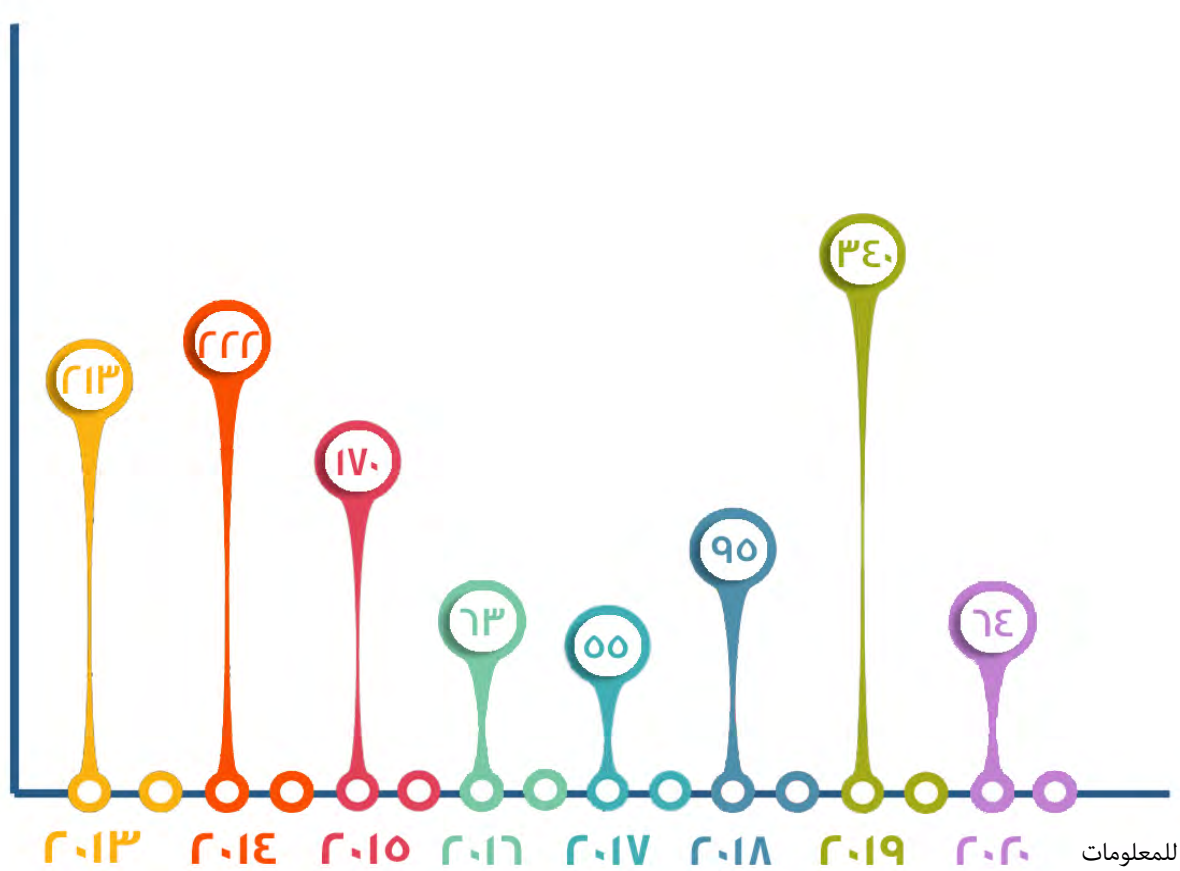

مخطط بياني للمعلومات

وقد نالت سنة ٢٠١٩ المعدل الأعلى للايقافات حيث تم حبس ٣٤٠ امرأة بسبب الأحداث التي اندلعت في ٢٠ سبتمبر والتي طالبت بعزل الرئيس عبد الفتاح السيسي وإسقاط النظام ومن بين أبرز المعتقلات الناشطة والمحامية ماهينور المصري[٥] . تلتها سنوات ٢٠١٣ و٢٠١٤ تزامنا مع أحداث فض رابعة وحملات الإعتقال التي نالت من تنظيم الإخوان المسلمين بعد حظره حيث لم تنجُ المرأة من القمع والاعتقال لمجرد ممارسة حقها في الانتماء أو الاحتجاج والتعبير على رأيها السياسي، حقوق زعم الدستور المصري في مادتيه ١١ و٧٣[٦] حمايتها سواء للمواطنين أو المواطنات.

[٥] لقت المحامية ماهينور المصري كلماتها أثناء نظر تجديد حبسها في نيابة أمن الدولة العليا يوم ٢٩ يناير ٢٠٢٠

[٦] الدستور المصري ٢٠١٩

ثانيا، الاعتقالات والسجن: الخريطة النسائية

أغلب النساء اللاتي رصدت بلادي القبض عليهن و/أو سجنهن في الفترة موضوع الدراسة مقيمات بالقاهرة بنسبة ٣٤,٥٪ بالاضافة ل٢٠ محافظة أخرى كما تبين الخريطة أدناه. يمكن تبرير هذه الأغلبية بتمركز الإحتجاجات في القاهرة باعتبارها العاصمة ومركز أكبر الجامعات في البلاد.

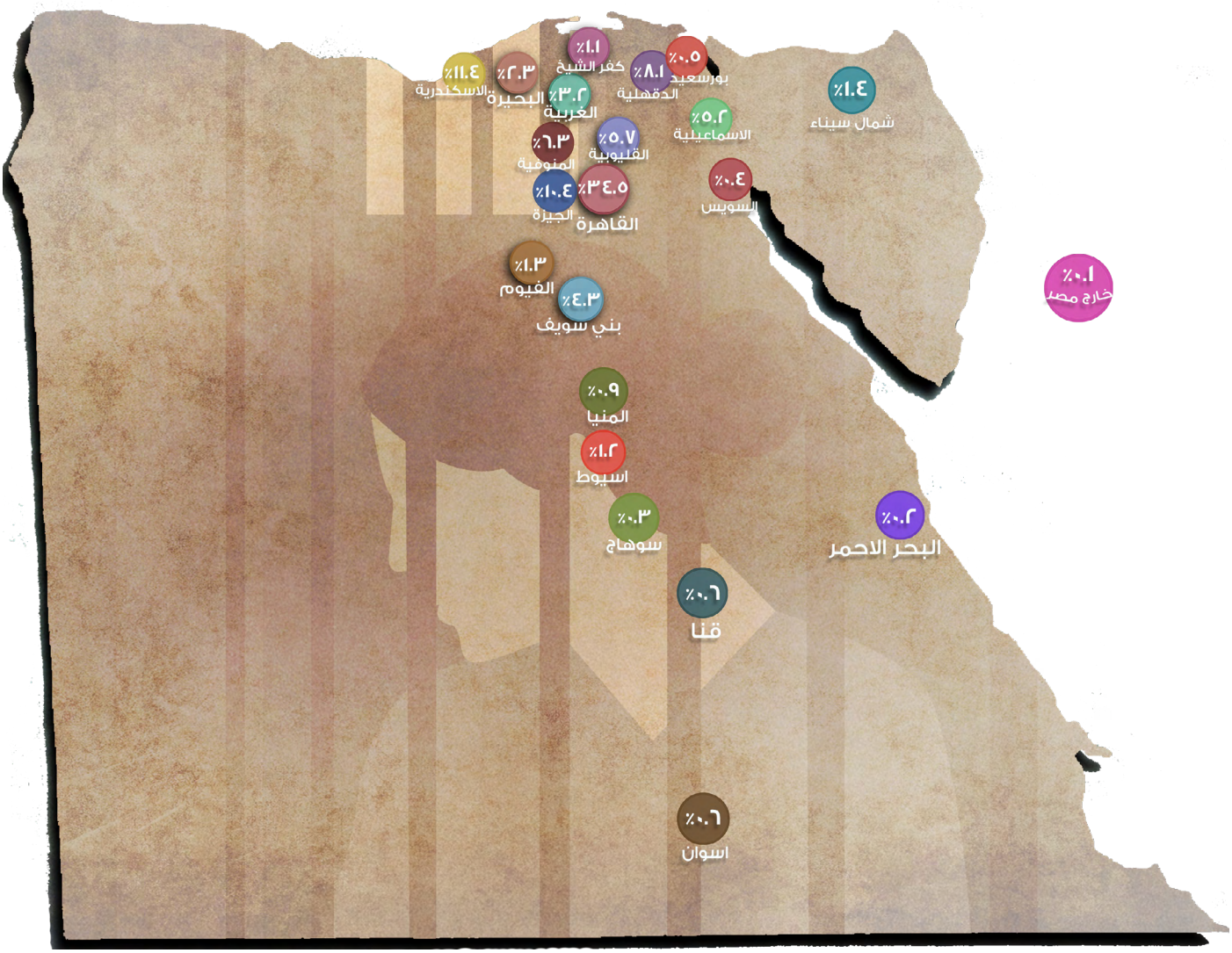

ثالثا، الشابات : تهم بالجملة

يحاصر النظام المصري الشابات عبر مجموعة من القوانين الجائرة المقيدة للحريات أهمها قانون «مكافحة جرائم تقنية المعلومات» (قانون الجرائم الإلكترونية) وقانون التظاهر على مستوى سياسي والعديد من التهم الأخلاقية الفضفاضة مثل تهمة التحريض على الفسق والفجور وهذا ما أدى لإحكام القيود على المرأة وجعل ممارسة المواطنة والحقوق المدنية أمرا مستحيلا. بل بات مصير من تتجرأ على نقد النظام أو الإحتجاج على الأوضاع الحالية أو ممارسة حريتها حتما السجن والتنكيل.

يبلغ معدل أعمار النساء المعتقلات و / أو السجينات ٢٨,٤ سنة، أغلبيتهن شابات (من ١٩ لغاية ٣٥ سنة) حيث يشكلن ٥٢,٣٪ من مجموع المعتقلات و / أو السجينات. وتتراوح أعمارهن بين السنة الواحدة (رضيعة) حتى ٧٢ سنة ويمكن تصنيفهن كما يبرز الرسم البياني التالي

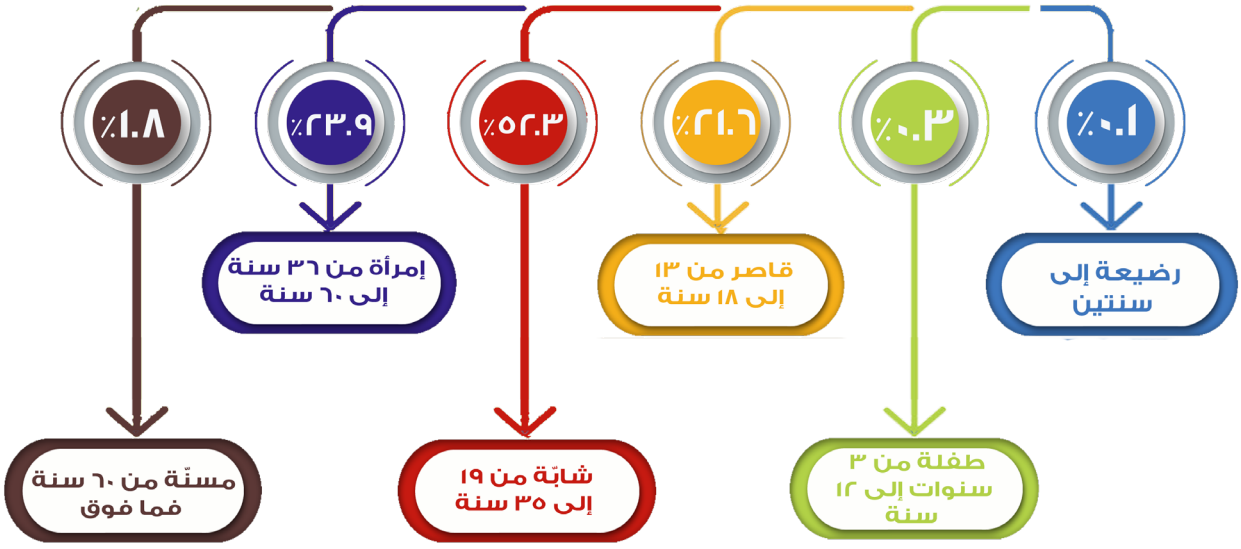

يتجلى أيضا مدى إستهداف النساء من خلال قائمة التهم الجاهزة حسب الطلب والتي يتم إستعمالها بشكل شبه شامل ويبين الرسم البياني أدناه نسب النساء اللاتي وجهت لهن كل من هذه التهم من مجموع النساء اللواتي تمت محاكمتهن.

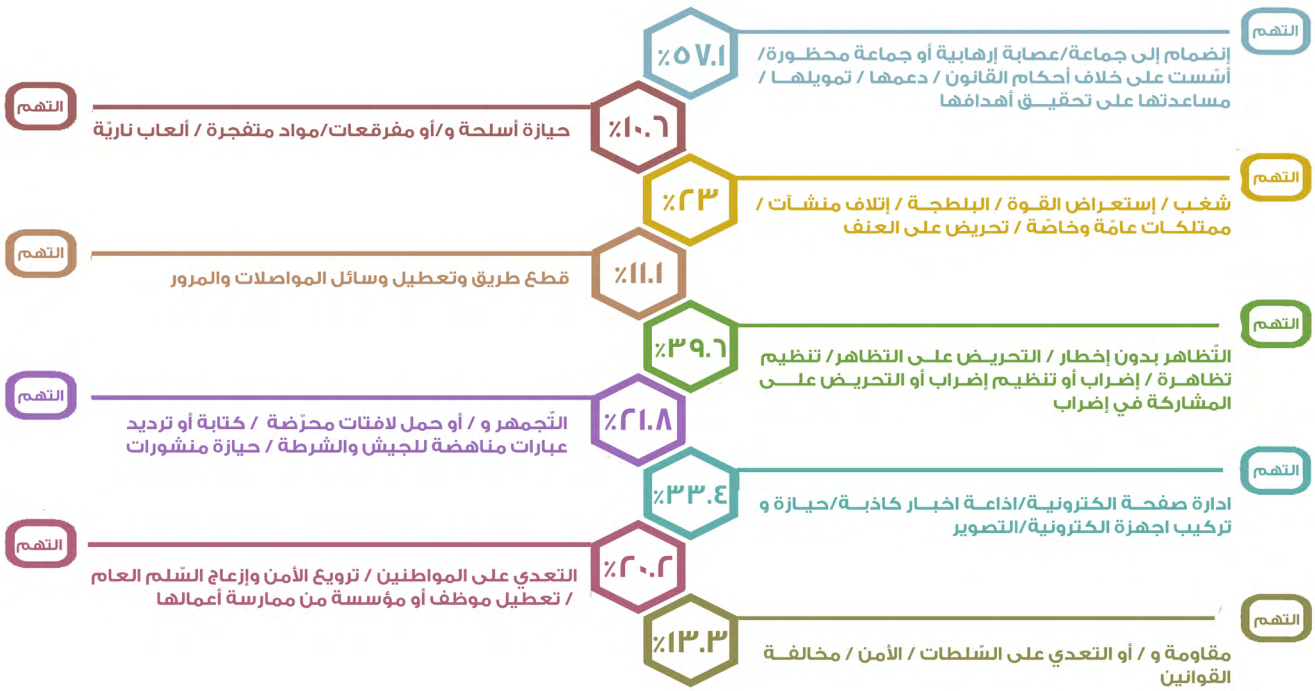

لم يتوان النظام المصري عن تكديس التهم جزافا فنجد أن المعدل في القضية الواحدة يبلغ ٣ تهم، حيث يتراوح عدد التهم في القضية الواحدة بين تهمتين لثمانية تهم. ممّا يدعو للدهشة أن بعض التهم المصاغة هي في الأصل حقوق، على سبيل المثال تهم التجمهر والتظاهر وإدارة صفحة على التواصل الاجتماعي. و يتمادى النظام في بعض الأحيان في صياغة التهم بشكل محزن مضحك كما في تهم إزعاج راحة السلطات والمساس من الروح المعنوية للجيش أو الشرطة.

رابعا، المرأة المصرية تحت مقصلة الاعتقالات الشاملة

جح النظام بتحقيق الشمولية والمساواة بين جميع النساء المصريات من الفئات المجتمعية المختلفة ... فقط في توزيع الانتهاكات. حيث نالت عصا النظام من مختلف الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية. بلغت نسبة الاعتقالات للطالبات ٤٩,٨٪ من مجموع المعتقلات و/أو السجينات. بينما بلغت نسبة الفتيات القصر ٢٢٪ من نسبة المعتقلات و/أو السجينات. وشملت هذه الفئة طفلات اختفين قسريا أو تم سجنهن مع عائلاتهن، إضافة لطالبات الابتدائي والاعدادي والثانوي اللاتي تم القبض عليهن في مظاهرات أو محيط مظاهرات.

أما عن العاملات في المجال المؤثر على الرأي العام فلم يستثن النظام أي مهنة (محامية، مصوّرة، مذيعة، متطوّعة أو ناشطة نقابيّة أو حقوقيّة أو سياسيّة، مدوّنة، صحفيّة أو مراسلة، محررّة، مصمّمة) بل خصّ بعض المهن بترسانة من القوانين أهمها القانون الجديد المنظم للصحافة والإعلام وقد بلغت نسبتهن ١٠,٧٪ من جملة النساء المعتقلات و/أو السجينات.

ولم يستثنِ النظام المصري أيضا النساء العاملات في قطاع التعليم فبدل اصلاحه والاهتمام بجودته وتحسين المناهج الدراسية وتعليم مبادئ المساواة وحقوق المرأة منذ الطفولة نجد أنه يقوم بالقبض على المربيات والباحثات والكوادر الأكاديمية وسجنهن. وقد رصدت بلادي أن نسبة النساء العاملات من قطاع التعليم بلغت ٧,٣٪ من جملة النساء المعتقلات و/أو السجينات.

وأخيرا لم ينجُ القطاع الصحي من حملات الإعتقال حيث إنه إثر الإهمال والتعامل العشوائي الذي عانى منه في جائحة الكورونا. فقد وجدت ناقدات هذه الوضعية أنفسهن معتقلات في السجون في وضع صحي حرج، وبلغت نسبة النساء العاملات في الإطار الطبي والشبه طبي ٤,٤٪ من مجموع المعتقلات و/أو السجينات.

خامسا، نظام قضائي متواطىء وكاره للنساء

محامية ترافعت عن مظلوم، طبيبة نشرت رأيها على صفحتها للتواصل الاجتماعي، صحفية صورت مظاهرة، طالبة كتبت شعارًا، طفلة وقفت في محيط مظاهرة ... تعددت الصور وتشابهت الأحكام: السجن، السجن المشدد، السجن والغرامة. تتصدر هذه الأحكام الأخيرة الطور الإبتدائي بنسبة ٧٥,٧٪ من الأحكام حيث لا يدخر القضاة جهدا في هضم حق الدفاع ومسايرة النيابة ليكون اليد الثانية لضرب الحريات وتجاهل الانتهاكات الممارسة على النساء. أما في طور الإستئناف لم يتم التخفيف في سنوات السجن سوى عن ٢٥,٤٪ من النسبة المذكورة أعلاه.

كما قضت المحاكم الإبتدائية بالإعدام في حالتين تم تخفيفها إلى المؤبد في الإستئناف. بينما لم يتم الإحالة لمحكمة الطّفل أو لدار رعاية للقصّر أو التسليم للأهالي إلاّ في ٦,٨٪ من مجموع القاصرات. ولم تتمتع بالعفو الرئاسي غير ٢,٦٪ من مجموع النساء موضوع هذه الدراسة.

سادسا، تشييء النظام للمرأة المصريّة: عندما لا تعدو المرأة أن تكون أداة للضغط على مطلوب للعـــــدالة

في مايشابه ممارسات القرون الوسطى، استحدث النظام المصري أسلوبا غريبا جديدا لسياسة قمعية متواصلة يتم خلالها إعتقال النساء كأداة للضغط على شخص مطلوب لتسليم نفسه. وقد رصدت بلادي في هذا الإطار القبض على أمهات، أخوات، بنات، وحتى زوجة أخ. في كثير من الأحيان يتم القبض على عائلات بأكملها وقد رصدت بلادي في هذا الإطار القبض على نساء من ٦٨ عائلة ضمنهن ٩٠ أمّا تجاوزت أعمار بعضهن الستين سنة وأكبرهن ٧٢ سنة. ومن ضمن أساليب الضغط نجد أن النظام يحرمهن من أدويتهن للضغط والسكري ويمنعهن من أي خدمات أو رعاية صحية.

سابعا، انتهاكات بالجملة تشمل كل أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي

تعتمد السلطة إلى جانب التعسف في الإجراءات القانونية أساليب عديدة للنيل من المعتقلات و/أو السجينات، ولا يخفى أن الدولة المصرية تجاوزت كل الخطوط الحمراء في مايخص الإخفاء القسري في السنوات الاخيرة.

والإخفاء القسري هو الاحتجاز أو الاختطاف، أو أي عمل يحرم الإنسان من حريته، على يد جهة تابعة لسلطة ما أو أشخاص يتصرفون بدعمها أو إذنها، ولا تعترف تلك الجهة بحرمان المختفي/ة أو المختطف/ة من حريته/ها، بل تنكر معرفة مصيره/ها ومكان وجوده/ها[٧] . تعرضت ٣٧,٨٪ من النساء موضوع هذه الدراسة للإخفاء القسري بمعدل ١٧ يوما من دون احتساب يوم الظهور، وبلغت فترة الإخفاء في أقصاها ٢٢٠ يوم من دون احتساب يوم الظهور.

لم تكتفِ يد النظام بهذا الحد بل اعتمدت أيضا ضروبا مختلفة من الانتهاك والعنف فنجد من بين الانتهاكات التي رصدتها بلادي الآتي:

العنف الجسدي: شملت الإنتهاكات ضروبا متنوعة من العنف الجسدي والتعذيب من ضمنه التعدي بالضّرب والصّفع / السّحل / شدّ وتمزيق أو حلق الشّعر / الضّرب المبرّح / الكسر / الكدمات / إطفاء السجائر في مناطق من الجسم / الرّكل / تكسير الأسنان / الإصابة بجروح / الصّعق بالكهرباء / التّقييد. وقد رصدت بلادي تعرض ٢٨,٥٪ من المعتقلات و/أو السجينات لهذه الانتهاكات.

٧ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

بالإضافة لذلك تعرضت ١,٧٪ منهن للحرمان من تلبية الاحتياجات البيولوجية الأساسية مثل المنع من استعمال دورات المياه بصفة عاديّة / الحرمان من الأكل / الانقطاع المتكرر للمياه عن الزنزانة / الحرمان من التّريّض. كما تعرضت ٩,٧٪ منهن للإهمال الصحي المتعمد من خلال المنع من إدخال الأدوية / الإهمال الطّبي / تدهور الصحّة من دون تدخّل علاجي والمنع من العرض على الطّبيب أو التعنت وإضاعة الوقت الثمين بالنسبة لبعض الأمراض قبل العرض على الطّبيب.

ولعل عائشة خيرت الشاطر من أكثر النساء اللاتي تعرضن للإهمال الصحي المتعمد حيث عانت من فشل في النخاع العظمي أدى إلى نقص حاد في المكونات الدموية مثل الصفائح وكرات الدم الحمراء بالتزامن مع نزيف. وهي إصابة دقيقة تتطلب العلاج في غرف عزل خاصة تحت ضغط سالب للهواء مما يضمن عدم انتقال أي عدوى. ويتم تعريض حياة المريض للخطر إذا لم يتلق العلاج المناسب في وقت قياسي.

العنف السياسي: شمل حسب تحليلنا حرمان المعتقلات والسجينات من حقهن القانوني في العرض على النّيابة والتّحقيق بحضور محامي. وقد تم المس من هذا الحق في ٤,٨٪ من الحالات. أما عن الطالبات اللاتي بلغن ٤٩,٨٪ من مجموع النساء المعتقلات و/أو السجينات قد حرمت ٣,٥٪ منهن من متابعة امتحاناتها أو مواصلة دراستها وهو إنتهاك جسيم للحق الطبيعي والقانوني للفتاة المصرية في التعليم.
كما عانت ٥,٥٪ من المعتقلات و/أو السجينات من القبض عليهن كأداة ضغط على أحد أفراد عائلاتهن دون ضلوعهن في أي نشاط مخالف. وزيادة في الاعتداءات الظالمة تعرضت ٣,٤٪ من المعتقلات و/أو السجينات للاحتجاز غير القانوني وهو مواصلة حبس السجينة أو المعتقلة حتى بعد حصولها على إخلاء سبيل أو براءة لمدة لا تعلمها ولا تقررها الاّ إدارة السجن. وقد عانت ١٠,٥٪ من المعتقلات و/أو السجينات الأمرين من سياسة التّجديد المستمّر للحبس الإحتياطي[٨] المحبطة. وأخيرا تم إعادة الاعتقال فيما يعرف بالتدوير السياسي[٩] على ذمّة قضيّة أخرى على الأقل لـ٢,٩٪ من المعتقلات و/أو السجينات

العنف النفسي: تعرضت ١٥,٢٪ من المعتقلات و/أو السجينات للتّعذيب النّفسي من ضمنه التّهديد بالإعتداء والإغتصاب / السّب والإهانة وتوجيه كلمات محطّة من الكرامة / جعلها تسمع و/أو تشاهد تعذيب شخص آخر في بعض الأحيان من العائلة المقرّبة / البقاء معصوبة العينين / التّفتيش الذّاتي عارية.

العنف الاجتماعي: يتم إستهداف المعتقلات و/أو السجينات على خلفية سياسية أيضا عبر حرمانهن من حقهن في الإختلاط بالمجتمع المصغر داخل السجن زيادة في عزلهن وتعنيفهن. وقد رصدت بلادي تحريض بقيّة السّجينات على الإعتداء على السجينة السياسية بسرقة متعلّقاتها، ضربها، التحرّش بها في ٢٪ من المعتقلات و/أو السجينات. كما تم منعهن من إستقبال الزيارات الخارجية من العائلة في ٢,٧٪ من الحالات وتعرضت ٢,٣٪ منهن للحبس الانفرادي. كما منعت ٠,٨٪ منهن من حضور جنازة أحد والديها أو كليهما .

العنف الجنسي: وقد رصدت بلادي في هذا الإطار إنتهاكات عديدة شملت التّحرش، الإجبار على إجراء إختبار حمل و/أو إختبار عذريّة أو تفتيش الأعضاء التناسلية في مايشبه إختبار العذرية لـ٤,٣٪ من مجموع المعتقلات و/أو السجينات.

[٨] إعادة تدوير القمع: جذور الاعتقال المتجدد للسجناء السياسيين في مصر
[٩] إعادة تدوير القمع: جذور الاعتقال المتجدد للسجناء السياسيين في مصر

ثامنا، انتهاكات موجهة وممنهجة ضد الطالبات وضد الشابات!

تجهت عصا النظام أساسا إلى الطالبات حيث تتصدر نسبة النساء المعتقلات والسجينات ب٤٩,٨٪ ويعود هذا الرقم المرتفع إلى مشاركتهن في التظاهرات السلمية ونشاطهن السياسي أو الحقوقي. لابد أن تحيلنا هذه الأرقام إلى القاصرات المحتجزات، حيث تبلغ نسبة القاصرات اللاتي تم اعتقالهن و/أو سجنهن ٢٢٪ من مجموع النساء موضوع هذه الدراسة.
بالرغم من حماية الدستور المصري والتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل وتحديد سن المسؤولية الجزائية والطابع الخاص بالمحاكمة والعقوبة إلا أن كل هذه التنصيصات ما هي إلا حبر على ورق. حيث أننا نجد في مصر قاصرات يحاكمن بتهمة الإنضمام إلى جماعة/عصابة إرهابية أو جماعة محظورة/أسّست على خلاف أحكام القانون / دعمها / تمويلها / مساعدتها على تحقيق أهدافها، ولعل أشهر القضايا المتعلقة بالقاصرات هي الحكم بالسجن ١١ عاماً لـ ٢١ فتاة بينهن قاصرات لمشاركتهن في مظاهرات مؤيدة لمرسي في نوفمبر ٢٠١٣ وقد أدانت المحكمة حينها الفتيات بتهمة الانتماء لجماعة إرهابية، إضافة إلى تعطيل حركة المرور واستخدام القوة خلال المشاركة في تظاهرات في الإسكندرية[١٠].

ومن خلال التحاليل الاحصائية من الدرجة الثانية التي قامت بها بلادي يتبين أن الدولة منهجت الانتهاكات تجاه الشابات والطالبات بغية عرضهن كمثال للمرأة المصرية من أجل إخافتها وتكميمها. وتبين أن الشابات خاصة الطالبات منهن **هن الاكثر عرضة للإنتهاكات.**

انتهاك ممنهج وموجه ١ - عنف اجتماعي:

رصدت بلادي أن ٧٨٪ ممن عانين من تحريض بقيّة السّجينات على الإعتداء عليهن (بسرقة متعلّقاتها، ضربها، التحرّش بها...) شابات مقابل ٩٪ منهن من النساء فوق ٣٦ سنة بقيمة P ذات مؤشر إحصائي ٠,٠٣.

انتهاك ممنهج و موجه ٢ - عنف جسدي :

رصدت بلادي أن ٥٦٪ ممن عانين من الإعتداء عن طريق الضرب / الصفع / الكسر / الكدمات / السحل / التحرش / الاصابة بجروح / الصعق بالكهرباء / التقييد هن شابات (من ١٩ لغاية ٣٥ سنة) مقابل ١,٦٪ من النساء فوق ٦٠ سنة بقيمة P ذات مؤشر إحصائي ٠,٠٠٩

انتهاك ممنهج وموجه ٣ - عنف اجتماعي:

رصدت بلادي أن الفئة العمرية الأكثر عرضة لمنع السجينات من استقبال الزيارة هن الشابات بنسبة ٥٤٪ مقابل ٢,٣٪ من النساء فوق ٦٠ سنة بقيمة P ذات مؤشر إحصائي ٠,٠٣

انتهاك ممنهج وموجه ٤ - عنف نفسي :

٦٦٪ من النساء اللاتي تعرضن للعنف النفسي (من ضمنه بالتّهديد بالإعتداء والإغتصاب / السّب والإهانة وتوجيه كلمات محطّة من الكرامة / جعلها تسمع و/أو تشاهد تعذيب شخص آخر في بعض الأحيان من العائلة المقرّبة / البقاء معصوبة العينين / التّفتيش الذّاتي عارية) هن طالبات مقابل ١٣,٢٪ ربات بيوت بقيمة P ذات مؤشر إحصائي ٠,٠٠٢.

انتهاك ممنهج وموجه ٥ - عنف جنسي :

رصدت بلادي أن ٩٠٪ ممن تعرضن للعنف الجنسي (التّحرش/ الإجبار على إجراء إختبار حمل و/أو إختبار عذريّة / تفتيش الأعضاء التناسلية في مايشبه إختبار العذرية) هن طالبات مقابل ٣,٣٪ هن من فئة العاملات والموظفات بقيمة P ذات مؤشر إحصائي ٠,٠٠٤.

انتهاك ممنهج وموجه ٦ - عنف جسدي :

رصدت بلادي أن ٣٦٪ ممن تعرضن للاهمال الطبي المتعمد (المنع من إدخال الأدوية / تدهور الصحة من دون تدخّل علاجي / التعنت من العرض على الطبيب) هن طالبات مقابل ٥,٩٪ من فئة العاملات والموظفات بقيمة P ذات مؤشر إحصائي ٠,٠٢.

[١٠] الأزمة في مصر: السجن ١١ عاماً لـ ٢١ فتاة بينهن قاصرات لمشاركتهن في مظاهرات مؤيدة لمرسي

النقاش

أولا، لأنها إمرأة !

إستنادا لما رصدته منظمة بلادي خلال الفترة موضوع الدراسة يمكن الجزم بأن وتيرة القمع وتكميم الأفواه في تصاعد من خلال موجة الاعتقالات التي ما لبثت أن تصبح أكثر عشوائية خاصة مع وجود حراك سياسي بالبلاد. وإنطلاقا من عدد النساء المعتقلات خلال السنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٠ نجد أن النسب تتصاعد مع أحداث فض رابعة وتظاهرات سبتمبر ٢٠١٩ وذلك لا يعني عدم وجود حملات واستهدافات خارج السنوات المذكورة. إذ ما يمكن استنتاجه أن العنف المسلط من قبل النظام بمختلف أشكاله يزداد توحشاً تجاه النساء رغم الإلتزامات التي زعمت الدولة أنها قطعتها لمكافحة العنف ضد المرأة أهمها تسمية سنة ٢٠١٧ بعام المرأة وإنشاء مركز استضافة وتوجيه المرأة المعنفة وهي حسب زعم النظام إحدى الخدمات التي تهدف إلى تعزيز تماسك الأسرة المصرية، وترسيخ النظرة الإيجابية للسيدات والفتيات، وحمايتهن من جميع أنواع العنف ومساعدة النساء المعنفات على إعادة الاندماج في الأسرة والمجتمع إضافة لتغليظ عقوبة التحرش[١١]!

وذكر تقرير لمؤسسة تومسون رويترز صدر سنة ٢٠١٧ أن العاصمة المصرية القاهرة هي الأكثر خطورة على النساء، وأن التهديدات أصبحت أكبر منذ ثورة ٢٠١١. و قد اعتمدت المؤسسة في تناولها للمسألة ثلاث معايير تمثلت في العنف الجنسي، نظام الرعاية الصحية والممارسات الثقافية السلبية. وهنا لابد للإشارة أن مع هذه التقارير العالمية التي تدق ناقوس الخطر كان لابد للدولة أن تنتهج مراجعات شاملة لحماية المرأة والفتاة والنهوض بهما تبدأ من إصلاح المنظومة التعليمية، الصحية، القانونية والجزائية ولكن لم تر المرأة المصرية غير زيادة الانتهاكات من السلطة وعلى جميع الأصعدة.

ثانيا، انتهاكات ممنهجة ضد الشابات والطالبات لجعلهن عبرة لمن يعتبر!

يحمل النظام المصري إرث نظام أبوي ذكوري مسيطر إجتماعيا ليقترن بالممارسات القمعية على مستوى سياسي حاملا عديد الأوجه البشعة، ويتضح من خلال ما رصدته المنظمة خلال الفترة موضوع البحث أن الشابات المصريات هن الأكثر تعرضا للإعتقال حيث يبلغ معدل أعمار النساء المعتقلات و/أو السجينات ٢٨,٤ سنة هذا ما يترجم النسبة المرتفعة للشابات داخل السجون. كما أظهر التحليل الإحصائي لبلادي أن الشابات والطالبات هن الهدف الأول للنظام حيث يسلط عليهن القمع بكل قسوة لجعلهن مثال لكل من يخرج عن تعليمات النظام و يفكر في التمرد عليه.

ثالثا، 27 محافظة و66 سجنا !

كما بينا أعلاه، تتعرض النساء المصريات الى ترسانة من التهم المتعارضة مع الحريات المدنية والسياسية من جهة والتهم الأخلاقية من جهة أخرى، يجدر بنا الإشارة أن مع النظام المصري المسيطر سياسيا أثناء الفترة موضوع الدراسة لا مكان لمبادئ حماية الحرية فلا وجود لمبدأ شخصية العقوبة ومبدأ شرعية العقوبة (لا جريمة و لا عقوبة دون نص سابق الوضع) إضافة لإنتهاكات متنوعة وعديدة من يوم الإيقاف إلى مابعد إخلاء السبيل مرورا بالمحاكمة. ولم تجد النظرة التسطيحية والسطحية للنظام المصري بدّا عن توسيع ونسخ مايحصل في الاماكن السالبة للحرية في اماكن اخرى حيث أقدم النظام المصري على إصدار قرارات بناء ٢٢ سجن جديد خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٠ ليصل عدد السجون في البلاد إلى ٦٦ سجن[١٢].

[١١] أبرز إنجازات الرئيس السيسي للمرأة
[١٢] السيسي يبني السجن رقم ٢٢.. ماذا عن المدارس والمستشفيات؟

رابعا، صعوبة الولوج إلى الحقوق دون إستثناء

كل المعطيات التي تم تجميعها خلال هذه الدراسة تظهر أن السلطة تمنع الحق في الولوج الى التعليم والصحة والحق في احترام الحرمة الجسدية وعدم التعرض للتعذيب والحق في عدم التعرض للاختفاء القسري والحق في المحاكمة العادلة. ولابد من ذكر أن وجوها أخرى من عمل بلادي كالدعم النفسي والقانوني، يبين استحالة الحصول على حقوق عديدة أخرى منها الحق في الولوج إلى المعلومة والحق في الثقافة...

الاستنتاجات والتوصيات

استنادا على ما سبق ذكره يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات تناشد على أساسها منظمة بلادي الدولة المصرية بمجموعة توصيات عاجلة و حتمية:

1) الإطار القانوني المصري المجحف يساهم في تصاعد حملات الاعتقال ضد المرأة (قانون التظاهر، قانون الجرائم الإلكترونية...) لذلك توصي منظمة بلادي بمراجعة القوانين المقيدة للحريات المتعارضة مع الدستور والمعاهدات والمواثيق الدولية والالتزام أيضا بتقييد النص الجزائي وتجنب النصوص الفضفاضة تطبيقا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات و إلغاء العقوبات السجنية للصحفيات والمدونات ضمانا للحريات العامة.

2) كل النساء المصريات باختلاف أعمارهن وفئاتهن المجتمعية عرضة للاعتقال والسجن ولكن الانتهاكات ممنهجة وموجهة ضد فئات معينة خاصة الطالبات والشابات بغاية زرع الخوف في نفوس من يفكر في معارضة النظام الحاكم. كذلك المحاضر لا يتم تحريرها بطريقة شخصية حيث يتم نسخ ولصق نفس التهم في كل المحاضر. لذلك توصي منظمة بلادي بتوفير الحماية اللازمة للموقوفات والمعتقلات عن طريق تمكين هيئات المراقبة المستقلة الوطنية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني من زيارة ومراقبة الأماكن السالبة للحرية، إضافة لإنشاء هيئة وطنية مستقلة للرقابة على الاماكن السالبة للحرية للحماية من التعذيب وغيره من الممارسات الحاطة من الكرامة الانسانية، وتفعيل القوانين التي تمكّن الموقوفات والمعتقلات من حق الدفاع والحق في الفحص الطبي قبل الإمضاء على المحاضر.

3) السجن على خلفية قضية سياسية يؤدي بشكل شبه آلي إلى الانقطاع عن التعليم أو الفصل من العمل لذلك تدعو منظمة بلادي السلطات إلى تمكين السجينات من مواصلة تعليمهن بإعتباره حق دستوري وحق أساسي من حقوق الإنسان خاصة بالنسبة للمرأة.

4) السجينات والمعتقلات ممنوعات من الولوج إلى كافة حقوقهن (الصحة، التعليم، الثقافة...)، في بعض الأحيان من الحق في الحياة (انتهاكات تمس الحرمة الجسدية، المنع من الحاجيات البيولوجية الأساسية، الإهمال الطبي المتعمد...) و يجدر بنا التذكير بأن الإهمال الطبي يرتقي الى القتل العمد دون عقوبة أو مسائلة تذكر لذلك تدعو منظمة بلادي السلطات إلى توفير الخدمات الصحية للمسجونات التي تقرها القواعد الدولية والعمل على تحسين جودتها بصفة عاجلة كأولوية قصوى.

5) الإختفاء القسري في مصر نمط ممنهج فاق كل الخطوط الحمراء لذلك توصي منظمة بلادي بمعاقبة كل المشاركين بالفعل أو بالأمر في الإختفاء القسري للمعتقلات إضافة لتبني الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري كأولوية قصوى وملحة إضافة للعمل على قوانين داخلية لضمان تفعيل هذه الاتفاقية.

6) أما في علاقة بالانتهاكات على أساس النوع الإجتماعي فتدعو منظمة بلادي إلغاء الفحوصات على أساس النوع الاجتماعي (فحص العذرية، تفتيش الاعضاء التناسلية...) و إلغاء الجرائم الأخلاقية عموما وخاصة على أساس التوجه الجنسي.

7) العقوبات السجنية حاضرة بقوة وغياب تام للعقوبات البديلة مما يساهم في تكدس السجون لذلك تناشد منظمة بلادي السلطات لمراجعة المنظومة العقابية وفتح المجال أمام الحق في الثقافة والصحة النفسية والتعليم داخل السجون لتفعيل الدور الاصلاحي والتأهيلي للسجون وعدم الاكتفاء بالدور العقابي.

8) اتعذيب بنوعيه الجسدي والنفسي والاختفاء القسري ومختلف الانتهاكات الاخرى جرائم لا تسقط بالتقادم وتدعو بلادي الى تمكين المجتمع المدني من مساعدة الناجيات والضحايا والعمل على دعمهن وتحمل الدولة مسؤوليتها التاريخية لجبر الضرر الحاصل لهن والعمل على إصلاح المنظومة القضائية والسجنية والتعليمية مما يضمن خدمات مراعية للنوع الاجتماعي وضامنه لتوعية الأجيال الحالية والقادمة وحمايتها من هذه الانتهاكات.

9) نظرة الدولة لكل التحديات نظرة سطحية وتسطيحية يتم من خلالها دائما اعتقال المزيد وسجن المزيد وبناء سجون جديدة. وتدعو بلادي الدولة لانتهاج سياسات عمومية شاملة مراعية للنوع الاجتماعي تمكّننا من التربية على القواعد السلوكية المحترمة للمرأة منذ مرحلة التعليم الابتدائي إضافة للعمل على تطوير استراتيجية شاملة لدعم المرأة وحمايتها من جميع أنواع العنف المسلط والتمييز.

10) استعمال المرأة كأداة ضغط على أحد أفراد أسرتها لايعدو أن يكون ظلما وبهتانا كبيرا وتناشد بلادي الدولة المصرية بالنأي بالمرأة خاصة الأمهات والمسنات عن مثل هاته الانتهاكات الصارخة واحترام مبدأ شخصية العقوبات.

خاتمة

في عام ٢٠٢٠ ، احتلت مصر المرتبة ١٣٤ على ١٥٣ دولة في تصنيف مؤشر الفجوة بين الجنسين[١٣]. علاوة على ذلك ، احتلت مصر المرتبة ١٢٥ من بين ١٢٨ دولة في مؤشر سيادة القانون (مشروع العدالة العالمي)[١٤]. بمؤشر إجمالي ٠,٣٦ وهي نتيجة لم تتحسن منذ ٤ سنوات الماضية. أما بالنسبة للعامل الرابع لهذا المؤشر(الحقوق الأساسية لكلا الجنسين)، فقد احتلت مصر المرتبة ١٢٧ على ١٢٨ دولة وكانت السابعة من بين ثماني دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمؤشر ٠,٢٨.

تعد مصر موطنًا لـ ٤٨,٧ مليون امرأة، ومن المؤكد أن تحسين ظروفهن سيكون له تأثير كبير على التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. من خلال هذا التقرير التحليلي والمقارن، قدمت بلادي من وجهة نظر حقوقية،
وضعية المرأة المصرية من خلال دراسة نموذج المعتقلات والسجينات من النساء والفتيات. وقدمت بلادي توصيات عديدة يجب أخذها بعين الإعتبار في الجهود المبذولة لتعزيز دولة القانون وازدهار البلاد.

١٣ http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf
١٤ https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/country/2020/Egypt/